



الاتحاد النسائي العام

دولة الإمارات العربية المتحدة

المرأة والتربية

إن تعليم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة يمثل أحد أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في ظل الدولة الاتحادية. فالتعليم ومحو الأمية حقوق أقرها دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لمواطنيها دون النظر إلى الجنس أو العمر أو مكان الإقامة، وذلك تماشياً مع مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، لذا كان الاهتمام بتعليم المرأة ليس من منطلق أنها تشكل نصف المجتمع فقط، بل لأن تعليمها سيكون له قيمة مضافة يظهر نتاجه على توفير الأسس السليمة للتنشئة الاجتماعية للأسرة والأبناء ومن ثم المجتمع بأسره، وعلى المشاركة في قوة العمل من خلال مخرجات التعليم التي تساهم في البناء والتطوير.

بدأ التعليم النظامي في دولة الإمارات العربية المتحدة في الخمسينات من القرن الماضي، لكنها كانت مجرد محاولات فردية، كانت لا تستمر في بعض الأحيان بسبب ظروف القائمين عليها، إلى أن جاءت البعثات التعليمية من الدول المجاورة وساهمت نوعاً ما في نشر التعليم في بعض المدن الرئيسية. وقد ساهم قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة كثيراً في تغيير الأوضاع؛ إذ انتهجت وزارة التربية والتعليم والشباب خطين لمحاربة الأمية، الأول: الاهتمام بتعليم النشء الجديد، والثاني: تعليم الكبار. فجانبا التعليم النظامي الصباحي اهتمت الدولة بفتح أبواب العلم أمام من فاتهم قطار التعليم قديماً، ففتحت المراكز المسائية للموظفين والتي انضم فيها الآلاف الذين استفادوا من هذه الخدمة، وتخرج الكثير من طلبة تلك المراكز من الجامعات فيما بعد بسبب تلك الخدمة الجليلة التي قدمت لهم.

وأصبحت قضية التعليم من القضايا الرئيسية التي تركز عليها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة باعتباره محور التنمية الشاملة منذ أن أُعلن عن قيامها في 2 ديسمبر 1971، وأخذت على عاتقها تطوير البنية التحتية لنظام تعليمي متهاكك ظل لعقود طويلة يعاني من التخلف، وسنت التشريعات اللازمة للقيود والتسجيل وجعلت من التعليم إلزامياً على جميع المواطنين ذكوراً وإناً. وأنشأت لذلك الغرض وزارة التربية والتعليم لتعنى بإدارة العملية التربوية



التعليمية وخصصت لها الأموال اللازمة، وحققت الدولة نقلة كمية ونوعية في أساليب التعليم وطرائقه، ومن الأهداف التنموية للألفية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها:

1- تحقيق التعليم الابتدائي للجميع.

2- تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي وتمكين المرأة.

وبناء على ذلك خصصت الدولة للتعليم الموارد المالية اللازمة، فقد ارتفعت ميزانية التعليم من 247 مليون درهم في عام 1973 إلى أكثر من أربعة مليارات درهم في عام 2003، وانعكس ذلك إيجاباً على التطور الكمي لحجم المدارس والطلبة وعدد أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية، حيث ارتفع عدد المدارس في الدولة من 769 مدرسة في العام الدراسي 1990/1991 إلى 1,208 مدرسة في عام 2002/2003، وارتفع عدد العاملين في الهيئات التعليمية والإدارية من 20,074 عامل في العام الدراسي 1990/1991 إلى 48,290 عامل في العام الدراسي 2002/2003 (أنظر جدول 1)، وبلغ عدد الطلبة نحو 608,011 طالب وطالبة في العام الدراسي 2003/2004، وبلغت نسبة الإناث من الإجمالي نحو 49%، أنظر جدول رقم (2).

تشير المؤشرات التعليمية للمرحلة التعليمية الابتدائية، أن معدل القيد الصافي في الصف الأول الابتدائي خلال العام 1995 قد بلغ (97,4%) للذكور والإناث، وفاق معدل القيد الصافي للإناث معدل القيد الصافي للذكور حيث بلغ 98,7% للإناث مقابل 96,2% للذكور في عام 1995، وانخفض معدل القيد الصافي لكلا الجنسين إلى 97% في عام 2000، واستمر معدل القيد الصافي للإناث بالارتفاع مقارنة بالذكور، إذ بلغ نحو 97,65 مقابل 96,4% للذكور في عام 2000، أنظر جدول رقم (3). ومن المؤشرات الجديرة بالذكر هنا، هو ان نسبة التلاميذ الذين أكملوا الدراسة حتى الصف الخامس الابتدائي في العام الدراسي 1991/89 بلغ 95,65 لكلا الجنسين وللإناث منهم 96,6%.

وتؤكد معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم قبل الجامعي (الابتدائي، الإعدادي، الثانوي) تحسن مستوى التعليم الذي تحصل عليه المرأة حيث تشير البيانات إلى ان هذه المعدلات ارتفعت من حوالي 49% في عام 1986/85 إلى 80% في عام 1996/95 وهي أعلى من معدلات القيد الإجمالية للذكور.

ويلاحظ من خلال مراجعة أعداد الطلبة المسجلين في المراحل التعليمية المختلفة في المدارس الحكومية والخاصة، يتضح بأن عدد الطالبات ارتفع من 187,069 طالبة في العام الدراسي 1991/90 إلى 237,412 طالبة في العام الدراسي 1996/95 وإلى 291,213 طالبة في



العام الدراسي 2003/2002. وبلغت نسبة الإناث في المرحلة الابتدائية في العام 1996/95 (98,7%) في العام 2003/2002 وبلغت النسبة للإناث (100,8%). ومن خلال ذلك يلاحظ تساوي النسب تقريباً مما يعزز حرص الدولة على التعليم لكلا الجنسين دون تمييز كما نص عليه دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك الأمر في المرحلة الثانوية فنسب الإناث في المدارس تزيد على نسب الذكور في نفس المرحلة بسبب تسرب الذكور من التعليم وتحولهم إلى سوق العمل.

جدول (1) تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من

1991/90 إلى 2003/2002

| السنة | المدارس | | | الهيئات التعليمية والإدارية | | |
|-------|---------|------|--------|-----------------------------|-------|-------|
| | ذكور | إناث | مختلطة | المجموع | ذكور | إناث |
| 91/90 | 225 | 221 | 323 | 769 | 10293 | 17857 |
| 93/92 | 242 | 234 | 379 | 855 | 11352 | 21309 |
| 96/95 | 274 | 264 | 454 | 992 | 13292 | 25322 |
| 01/00 | 324 | 311 | 532 | 1,167 | 14878 | 30557 |
| 03/02 | 338 | 315 | 555 | 1,208 | 15238 | 33052 |

المصدر: وزارة التخطيط، تقرير الأهداف التنموية للألفية لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبريل 2004.

جدول (2) أعداد الطلبة في التعليم الحكومي والخاص حسب النوع والمرحلة

التعليمية للعام الدراسي 2004/2003

| نوع التعليم | النوع | رياض الأطفال | | الأساسي | | الثانوي | | المجموع | |
|-------------|-------|--------------|------|---------|------|---------|------|---------|-------|
| | | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| خاص | ذكور | 10,896 | 49,0 | 101,884 | 49,7 | 29,505 | 45,3 | 142,285 | 48,7 |
| | إناث | 11,323 | 51,0 | 102,916 | 50,3 | 35,690 | 54,7 | 149,929 | 51,3 |
| | مجموع | 22,219 | 7,6 | 204,800 | 70,1 | 65,195 | 22,3 | 292,214 | 100,0 |
| حكومي | ذكور | 29,368 | 34,5 | 119,344 | 53,5 | 19,658 | 53,0 | 168,370 | 53,3 |
| | إناث | 55,781 | 65,5 | 103,588 | 46,5 | 17,426 | 47,0 | 147,427 | 46,7 |
| | مجموع | 85,149 | 27,0 | 222,932 | 70,6 | 37,084 | 11,7 | 315,797 | 100,0 |
| المجموع | ذكور | 40,264 | 37,5 | 221,228 | 51,7 | 49,163 | 48,1 | 310,655 | 51,1 |
| | إناث | 67,104 | 62,5 | 206,504 | 48,3 | 53,116 | 51,9 | 297,356 | 48,9 |
| | مجموع | 107,368 | 17,7 | 427,723 | 70,3 | 102,279 | 16,8 | 608,011 | 100,0 |

المصدر: هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية، تقرير الموارد البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة 2005.

جدول (3) معدلات الالتحاق الإجمالي والصافي في الصف الأول الابتدائي



خلال عامي 1995 و 2000م

| السنة | معدل القيد الإجمالي | | | معدل القيد الصافي | |
|-------|---------------------|-------|-------|-------------------|------|
| | ذكور | إناث | مجموع | ذكور | إناث |
| 1995 | 103,9 | 101,3 | 104,9 | 96,2 | 98,7 |
| 2000 | 104,2 | 102,7 | 103,5 | 96,4 | 97,6 |

المصدر: وزارة التخطيط, تقرير الأهداف التنموية للألفية لدولة الإمارات العربية المتحدة, أبريل 2004.

ومن الإنجازات التي تحققت في التعليم الاهتمام الكبير بتعليم الكبار, وأنشئت لذلك الغرض إدارة متخصصة لتعليمهم بدءاً من الأول الابتدائي إلى الصف الثالث الثانوي, وبلغ عدد المراكز التابعة لوزارة التربية والتعليم والجمعيات النسائية نحو 139 مركزاً في عام 1997, والتحق بها ما يربوا على 18,163 دارساً ودراسة في نفس العام. وأقرت الدولة في عام 1989 حملة شاملة على محو أمية المواطنين الذكور والإناث على حد سواء.

كما أولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اهتماماً كبيراً بشروط القبول وأتاحت فرصاً متكافئة للجنسين من المواطنين خريجي الثانوية العامة وكذلك بتطوير العملية التعليمية التي أخذت تعتمد اعتماداً كبيراً على التقنيات الحديثة في التدريس واستخدام تكنولوجيا المعلومات في المدارس والمعاهد والكليات والجامعات وأنشأت أقسام وكليات في التعليم الجامعي لتدريس تخصص الحاسوب بفروعه المختلفة وأتاحت للجميع الاستفادة من هذا التعليم دون تمييز, بل تقدمت المرأة الإماراتية على الرجل في التعليم الجامعي ويدعم ذلك ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4) الذكور والإناث من المواطنين المسجلين في

التعليم العالي الحكومي في عام 2006/2005

| المجموع | إناث | | ذكور | | المؤسسة |
|---------|-------|--------|-------|--------|----------------------|
| | % | العدد | % | العدد | |
| 14,984 | 78,7% | 11,794 | 21,3% | 3,190 | جامعة الإمارات |
| 3,014 | 100% | 3,014 | - | - | جامعة زايد |
| 16,338 | 60,6% | 9897 | 39,4% | 6,441 | كليات التقنية العليا |
| 614 | 28,5% | 175 | 71,5% | 439 | بعثات التعليم العالي |
| 34,950 | 71% | 24,880 | 29% | 10,070 | المجموع الكلي |

المصدر: مكتب القبول, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.



يتضح من الجدول رقم (4) أن عدد الطلبة المقيدون في التعليم العالي الحكومي بلغ نحو 34,950 طالب وطالبة في العام الدراسي 2006/2005 كان نصيب الطالبات منه نحو 24,880 طالبة وبنسبة بلغت نحو 71 % من الإجمالي مما يعني أن الإناث يشكلن الغالبية العظمى في التعليم العالي الحكومي في العام الجامعي 2006/2005، وهذا مؤشر يوحى بأن المعوقات الاجتماعية التي قد تقف حائلاً أمام التعليم العالي للفتاة غير موجودة ونستطيع أن نقول أنها قد اختفت. ويبين الجدول أيضاً التفوق العددي للإناث على الذكور على مستوى المؤسسة، حيث بلغت نسبة الإناث المسجلات في جامعة الإمارات العربية المتحدة نحو 78,7% من إجمالي الطلبة، و100% في جامعة زايد وهي مخصصة لتعليم الإناث، ونحو 60,6% من الطلبة المسجلين في كليات التقنية العليا هم من الإناث وهذه إشارة واضحة إلى أن التخصصات التطبيقية لم تعد حكراً على الذكور بل اقتحمت من الإناث وبأعداد كبيرة.

- البعثات الخارجية:

تتيح الدولة للمواطنين الذكور والإناث على حد سواء فرص التعليم الجامعي والدراسات العليا بمختلف برامجها في الخارج، وتتولى إدارة البعثات والعلاقات الثقافية الخارجية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إرسال الطلبة للدراسة في الخارج وعلى نفقة الدولة، وهناك مؤسسات أخرى تمنح المواطنين منح دراسية للدراسة في الخارج مثل، لجنة البعثات في ديوان رئيس الدولة وجهاز أبوظبي للاستثمار. يوضح جدول رقم (5) الطلبة المبعوثين من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لدراسة علوم الحاسوب في الخارج حسب الدرجات العلمية والنوع، إذ يلاحظ أن البعثات شملت الذكور والإناث في جميع الدرجات العلمية البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.



جدول رقم (5) الطلبة المبعوثين من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
لدراسة علوم الحاسوب في الخارج حسب الدرجة العلمية والنوع
للفترة من 1999 - 2005

| المجموع | | | الدرجة العلمية | | | | | | السنة |
|---------|------|------|----------------|------|---------|------|-----------|------|-------|
| | | | دكتوراه | | ماجستير | | بكالوريوس | | |
| المجموع | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور | |
| 19 | 5 | 14 | - | 1 | 3 | 2 | 2 | 11 | 1999 |
| 30 | 10 | 20 | 1 | 1 | 1 | 3 | 8 | 16 | 2000 |
| 28 | 7 | 21 | - | - | 3 | 2 | 4 | 19 | 2001 |
| 37 | 14 | 23 | 1 | - | 5 | 3 | 8 | 20 | 2002 |
| 44 | 9 | 35 | - | 1 | 4 | 4 | 5 | 30 | 2003 |
| 49 | 11 | 38 | 2 | - | 3 | 7 | 6 | 31 | 2004 |
| 89 | 18 | 71 | 4 | 4 | 5 | 17 | 9 | 50 | 2005 |

المصدر: إدارة البعثات والعلاقات الثقافية الخارجية، التقرير الإحصائي لإدارة
البعثات من عام 1999 - 2005م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.



التوصيات:

التوصية الأولى:

- رفع نسب التحاق الإناث بالتعليم النظامي وتوفير أشكال التعليم غير النظامي للفتيات وتسهيل فرص الانتساب إليه.

1- ما تم لتفعيلها:

- § وضع تشريع إلزامية التعليم.
- § توفير فرص التعليم النظامي والعالي بشكل متكافئ الفرص بين الذكور والإناث.
- § توفير فرص تعليم الكبار.
- § توفير فرص التعليم المهني.

2- الجهات المسؤولة عن تفعيلها:

- § وزارة التربية والتعليم.
- § وزارة التعليم العالي.
- § معهد التمريض، المدارس العسكرية.
- § المؤسسات النسائية.

3- دور كل جهة في إنجاز التوصية:

- § إنشاء مدارس للإناث في مختلف إمارات الدولة.
- § توفير الجامعات والكليات التقنية للإناث الحكومية والخاصة في مختلف إمارات الدولة.
- § إتاحة فرص التعليم المهني في مجال التمريض والعلوم العسكرية والشرطية.
- § إتاحة مجال التعليم النظامي للفتيات المتزوجات الراغبات في استكمال تعليمهن، بالإضافة إلى التدريب الفني والمهني.

4- الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- ارتفاع عدد الإناث الملتحقات بالتعليم العام والفني من 15,696 فتاة عام 1973/1972 إلى 145,956 عام 2005/2004 ووصل عدد مدارس الإناث الحكومية إلى 318 مدرسة موزعة على مختلف إمارات الدولة.
- فتح الكليات المتخصصة العلمية مثل الهندسة والطب والعلوم للإناث.
- وفتح فرص الابتعاث إلى خارج أمام الإناث.
- بلغت نسبة التحاق الإناث بالتعليم العالي 95% مقابل 80% للذكور.
- ارتفع عدد المقبولات في مؤسسات التعليم العالي من 4000 طالبة عام 1996 إلى 8162 طالبة عام 2005.
- إنشاء معهد التمريض عام 1972.



إنشاء مدرسة خولة بنت الأزور العسكرية عام 1990، وقد بلغ عدد المنتسبات المواطنات إلى القوات المسلحة 2400 ضابط وفرد.
- بلغ عدد مراكز تعليم الكبار بالجمعيات النسائية خلال العام الدراسي 2005/2004 عدد 18 مركزاً موزعين على مختلف إمارات الدولة، ينتسب إليها 3890 دارسة.
بلغ عدد الدورات التي نظمتها المؤسسات النسائية خلال عام 2006/2005 في مجال الحاسب الآلي 44 دورة، و22 دورة في مجال الخياطة، و7 دورات في مجال الفنون، و45 دورة في مجال التجميل.

5- عوامل ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- إلى اهتمام الدولة وحرصها المستمر على تحسين وتطوير المناهج التعليمية وقناعتها بأهمية الاستثمار في الموارد البشرية من خلال بناء الشركات وتبادل الخبرات مع الدول الأخرى ورفع الإنفاق الحكومي على التعليم.

6- التحديات:

لا توجد تحديات ومعوقات تحول دون رفع نسب الإناث بالتعليم بديل أن نسبة الإناث في التعليم أكثر من الذكور فمثلاً عدد الطالبات في الثانوية بلغ 35477 طالبة مقابل 29979 طالب خلال العام 2005/2004، بوالمثل في مؤسسات التعليم العالي.

7- ما تم للتعامل مع التحديات:

رفع ميزانية التعليم، تأسيس مجالس التعليم على مستوى المحلي لكل إمارة يتم من خلاله بناء الشراكة بين القطاع العام والمؤسسات الخاصة بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات الاستشارية المتوفرة لدى أعضائه في مجال تطوير التعليم. الإطلاع على تجارب الدول الأخرى مثل سنغافورة واليابان وغيرها من الدول.

8- المدى الزمني المتوقع للإنتهاء من إنجاز التوصية:

9- إجراءات مستقبلية:

- تحسين البيئة المدرسية الجاذبة بما يتواءم مع المتغيرات الحديثة كمثال زيادة عدد المدارس النموذجية.

10- توصيات:



التوصية الثانية:

- مضاعفة الجهد في مجال مكافحة الأمية بمختلف صورها والعمل على سد منابعها، واستخدام آليات فعالة للحد من تفاقمها بغية دمج المتحركات في عملية التنمية.

1- ما تم لتفعيلها:

§ - إنشاء مراكز تعليم الكبار لمحو أمية القراءة والكتابة.

- إنشاء مراكز تدريبية لمحو الأمية الحاسب الآلي.

2- الجهات المسؤولة عن تفعيلها:

§ - وزارة التربية والتعليم.

- وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات النسائية، والمجلس الأعلى بالشارقة.

3- دور كل جهة في إنجاز التوصية:

- تخصيص إدارة تعليم الكبار للإشراف على التعليم في مراكز تعليم الكبار

ومحو الأمية.

- فتح فصول لمحو الأمية والتعليم النظامي، وإقامة دورات تدريبية في مجال

الحاسب الآلي

4- الإنجازات التي تمت حتى الآن:

* بلغت نسبة الإمية في بين السكان المواطنين 8.8% حسب نتائج تعداد 2005.

* بلغ عدد مراكز تعليم الكبار بالجمعيات النسائية خلال العام الدراسي 2005/2004

عدد 18 مركزا موزعين على مختلف إمارات الدولة، ينتسب إليها 3890 دارسة،

ويذكر أن عدد من خريجات هذه المراكز يكملن التعليم العالي بالاتحاق إلى إحدى

الجامعات المحلية أو كليات التقنية العليا.

* وجود استراتيجيات وطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة تتضمن

مجموعة الآليات التي من شأنها محاربة الأمية وزيادة نسبة التعليم بين الإناث.

* طرح مشروع المرأة والتكنولوجيا الذي يهدف إلى تمكين المرأة في مجال استخدام

الحاسب الآلي.

* الانضمام إلى الشبكة العربية لمحو الأمية.

5- عوامل ساعدت على تحقيق الإنجاز:

توجهات الدولة واستراتيجياتها نحو الحكومة الإلكترونية وإلزام كافة موظفي

الدولة الحصول على الرخصة الدولية في مجال قيادة الحاسب الآلي

6- التحديات:

- تكثيف الجهود من أجل خفض الأمية بنسبة 0.18% سنويا تحقيقا للأهداف

التنموية للألفية مع حلول 2015.



7- ما تم للتعامل مع التحديات:
8- المدى الزمني المتوقع للإنتهاء من إنجاز التوصية:

9- إجراءات مستقبلية:

10- توصيات:



- التوصية الثالثة:

المراجعة المستمرة للمناهج بغية تطويرها لمواكبة مستجدات العصر ومقتضيات التطوير المعرفي والتكنولوجي، وبما يساهم في إرساء تصور متكامل لمدرسة الغد على الصعيد العربي.

1- ما تم لتفعيلها:

§ - تشكيل لجان لتقويم المناهج وإدخال مفاهيم حقوق الإنسان وحقوق الطفل والنوع الاجتماعي.

- إدخال تقنيات حديثة لتنفيذ المناهج.

- تطوير البيئة المدرسية

2- الجهات المسؤولة عن تفعيلها:

§ - وزارة التربية والتعليم.

§ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- مجالس التعليم على مستوى الدولة.

3- دور كل جهة في إنجاز التوصية:

§ - تأسيس إدارة تطوير المناهج في وزارة التربية والتعليم تقوم بمراجعة مستمرة للمناهج.

§ - التنسيق المستمر مع وزارة التربية والتعليم في مجال تطوير مناهج التعليم العام للتوافق مخرجاته مع

احتياجات التعليم العالي.

§ - الاطلاع على تجارب وخبرات الدول الأخرى في مجال تطوير التعليم العالي.

§ - إجراء الدراسات والبحوث بهدف تطوير مناهج التعليم العالي للتواكب مع احتياجات سوق العمل.

§ - وضع استراتيجية لتطوير المؤسسات التعليمية العام والخاص.

4- الإنجازات التي تمت حتى الآن:

§ - تحويل مواد الرياضيات والعلوم العامة بالإنجليزية في المدارس النموذجية.

§ - استحداث نظام الفصلين على مرحلة الثانوية العامة، وتنمية مهارات الطلبة في مجال البحث العلمي في إعداد التقارير والمشاريع العلمية.

§ - تغيير الصورة النمطية المرأة في المناهج الدراسية.

§ - ادخال مادة الحاسب الآلي كمادة أساسية في كافة المراحل الدراسية وتشجيع المعلمين والطلاب على استخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية.

§ - طرح جوائز مثل جائزة الشيخ خليفة للمعلم وجائزة حمدان للتميز التربوي بهدف تشجيع الإدارة المدرسية والمعلمين على الابداع والتميز في العملية التربوية.

§ - فتح مراكز للتدريب وصقل مهارات خريجي مؤسسات التعليم العالي مثل مركز التعليم المستمر التابع لجامعة الإمارات وكليات التقنية العليا.



§ - تنظيم ملتقيات علمية ومؤتمرات بهدف الاطلاع على تجارب الجامعات المؤسسات التعليمية العربية والعالمية في مجال التعليم وبناء القيادات.

§ - طرح برنامج ابداع بالتعاون مع وزارة شؤون الرئاسة بهدف إعادة تاهيل الخريجين وصقل مهاراتهم بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل وخاصة القطاع الخاص.

§ - بناء شراكة بين مؤسسات الحكومية والخاصة في مجال تطوير المدارس واستقطاب الخبرات العالمية كتجارب نموذجية يمكن تعميمها لاحقا على بقية المدارس.

- تأسيس مختبرات للحاسب الآلي في كافة مدارس الدولة وذلك ضمن مشروع محمد بن راشد للتكنولوجيا

5- عوامل ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- تأكيد الدولة على أهمية الاستثمار في العنصر البشري من خلال التعليم.

6- التحديات:

-

7- ما تم للتعامل مع التحديات:

8- المدى الزمني المتوقع للإنتهاء من إنجاز التوصية:

9- إجراءات مستقبلية:

- تطوير السياسات التعليمية بما يتواءم مع العملية التنموية.

10- توصيات:

11- الدروس المستفادة والملاحظات والمقترحات:

§ - مشروع الشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم في مجال تطوير التعليم.

§ - مشروع محمد بن راشد لتكنولوجيا المعلومات.

- المؤتمرات المتعلقة بالتعليم عن البعد.



التوصية الرابعة:

- دعوة جامعة الدول العربية إلى وضع استراتيجية عربية للنهوض بواقع المرأة العربية.

1- ما تم لتفعيلها:

- انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة المرأة العربية.
- تنظيم ملتقيات تحت مظلة جامعة الدول العربية.

2- الجهات المسؤولة عن تفعيلها:

- الاتحاد النسائي العام.
- جامعة الدول العربية.

3- دور كل جهة في إنجاز التوصية:

-

4- الإنجازات التي تمت حتى الآن:

-

5- عوامل ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- الارتقاء بمستوى وعي المرأة وتمكينها من ممارسة أدوارها.

6- التحديات:

-

7- ما تم للتعامل مع التحديات:

8- المدى الزمني المتوقع للإنتهاء من إنجاز التوصية:

9- إجراءات مستقبلية:

- عقد مؤتمر سنوي يناقش قضايا المرأة.

10- توصيات:



التوصية الخامسة:

- وضع استراتيجية وخطط عمل قطرية لتأهيل المرأة بغية دمجها بصورة فعالة في عمليات التنمية.

1- ما تم لتفعيلها:

§ - وضع استراتيجية لتقدم المرأة في مختلف المجالات.

§ - دمج قضايا النوع الاجتماعي في العملية التنموية.

- قيام مؤسسات تعنى بشؤون المرأة وتمكينها.

2- الجهات المسؤولة عن تفعيلها:

§ مؤسسات المجتمع المدني مثل: الاتحاد النسائي العام والجمعيات النسائية،
وزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الأعلى للأسرة، مؤسسة التنمية الأسرية
ومؤسسة تنمية المرأة.

§ غرف التجارة والصناعة.

§ هيئة تنمية الموارد البشرية.

§ المؤسسات الإعلامية المختلفة.

3- دور كل جهة في إنجاز التوصية:

§ - العمل على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة من خلال برامج مختلفة.

§ - تشجيع المرأة على العمل والإنتاج.

§ - تأهيل وتدريب الكوادر النسائية.

§ - تشجيع المرأة على ممارسة النشاط الاقتصادي.

§ - تأهيل وتوظيف الكوادر المواطنة في سوق العمل.

- تغيير نظرة المجتمع نحو الأدوار التنموية للمرأة.

4- الإنجازات التي تمت حتى الآن:

* مشروع تعزيز أداء البرلمانيات.

* مشروع المبادرات الوطنية نحو دمج قضايا النوع الاجتماعي.

* دورات تدريبية متخصصة في كافة المجالات الإدارية والفنية المهنية.

* المساهمة في توظيف الخريجات وصقل مهاراتهم بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل.

* دعم مشاريع الأسر المنتجة.

* تأسيس مجالس سيدات الأعمال.

* تأهيل والتدريب من خلال أكاديمية الإمارات التابعة لغرفة وتجارة وصناعة
أبوظبي.

* دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمرأة مثل مشروع مبدعة.

* إجراء دراسات ومسوحات مستمرة لاحتياجات سوق العمل ومؤشراته بما يساعد
على الإرشاد الوظيفي.

* العمل على خفض نسبة البطالة بين المواطنين بما فيها الإناث.

* برامج حوارية لمناقشة قضايا المرأة.



* التحقيقات الصحفية عبر المجالات النسائية مثل كل الأسرة، زهرة الخليج، المرأة اليوم ..الخ.

* إبراز النجاحات المتميزة للمرأة الإماراتية في كافة المجالات.

* مشروع المرأة والتكنولوجيا.

5- عوامل ساعدت على تحقيق الإنجاز:

* سياسة التوطين التي تنتهجها الدولة بهدف الحد من الخلل في سوق العمل الذي يعتمد على العمالة الوافدة بشكل كبير.

* تبوأ المرأة الإماراتية مناصب قيادية.

6- التحديات:

7- ما تم للتعامل مع التحديات:

8- المدى الزمني المتوقع للإنتهاء من إنجاز التوصية:

9- إجراءات مستقبلية:

10- توصيات:

11- الدروس المستفادة:

تعدد الأنشطة والجهات المشاركة يساعد على الإنجاز



التوصية السادسة:

- تعزيز دور المرشدين النفسيين والاجتماعيين في المدارس لأخذ أدوارهم في مواجهة المشكلات التي يتعرض لها كل من الطالبات والطلاب.

1- ما تم لتفعيلها:

- تنظيم برامج للإرتقاء بدور المرشدين.
- تنظيم برامج للشراكة بين الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي.
- طرح مسابقات يقوم بها الطلبة بإشراف المرشدين.

2- الجهات المسؤولة:

- وزارة التربية والتعليم.
- مجالس التعليم.
- الاتحاد النسائي العام والجمعيات النسائية.
- الجامعات الحكومية والخاصة.

3- دور كل جهة :

تنظيم دورات تدريبية وورش عمل بالإضافة إلى عقد اجتماعات دورية لمناقشة المستجدات وكيفية تفعيل دور المرشدين النفسيين والاجتماعيين في علاج بعض الظواهر الدخلية.

4- الانجازات التي تمت:

بلغ عدد الإخصائيين الاجتماعيين في مدارس الدولة 1100 في عام 2006.

5- عوامل ساعدت على الإنجاز:

- السياسة التعليمية بالدولة التي تهدف إلى الارتقاء بالهيئة الفنية والإدارية بالمدارس.
- التشجيع المستمر للأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين ماديا ومعنويا لجهودهم معالجة مشاكل الطلبة.
- ربط الطلبة بمؤسسات المجتمع لتحقيق التواصل معها.
- إشراك الطلبة في مناقشة مشاكلهم.

6- التحديات:

- بروز ظواهر اجتماعية دخيلة على المجتمع نتيجة الانفتاح على ثقافات الغير.

7- ما تم للتعامل مع التحديات:

- تنظيم المنتقيات والمؤتمرات والندوات لمناقشة الجوانب المختلفة المتعلقة بالظواهر الاجتماعية الدخيلة على المجتمع وطرق علاجها.

8- الإجراءات المستقبلية:

تكثيف الدورات التدريبية وورش العمل الموجهة للمرشدين والاختصاصيين بما يتواءم مع القضايا المستجدة على الساحة التربوية.



التوصية السابعة:

- دعوة المنظمات النسائية المختلفة إلى الإطلاع بدور فاعل في العملية التربوية بالتنسيق مع الأسر والمؤسسات التربوية الأخرى.

1- ما تم لتفعيل التوصية:

تبني المنظمات النسائية لقضايا الأسرة ومسألة تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة سليمة ووضعها ضمن أولوية أهدافها وخطط عملها.

2- الجهات المسؤولة:

- الاتحاد النسائي العام و الجمعيات النسائية.

- مؤسسة التنمية الأسرية – أبوظبي.

- مؤسسة تنمية المرأة- دبي.

- المجلس الاعلى للأسرة بالشارقة.

- مجالس الأمهات للمناطق التعليمية.

3- دور كل جهة:

- إنشاء وإدارة المدارس.

- إقامة دورات وورش عمل وتنظيم مؤتمرات وندوات وحملات توعوية.

- إبداء الرأي في القضايا التي تهم الميدان التربوي.

- مساعدة المدارس في إجراء البحوث والدراسات.

4- الإنجازات التي تمت:

- المشاركة المباشرة في العملية التعليمية.

- برنامج الارتقاء لمعالجة السلوكيات الخاطئة لدى الفتيات.

- طرح مجموعة من الجوائز التي تهدف إلى التأكيد على دور الأسرة في التربية

والتنشئة مثل جائزة الأسرة المثالية وجائزة الأم المثالية، وجائزة خليفة للإبداع

والتميز وجائزة حمدان للتميز التربوي، وجائزة رأس الخيمة للإبداع والتميز،

وجائزة الفتاة المثالية.

- تدريب وتأهيل الأمهات حول كيفية التعامل مع الأبناء بما فيهم المراهقين، وحول

كيفية احتواء الخلافات الأسرية.

- توظيف الإعلام بكافة وسائله في إبراز دور الأسرة في التربية.

- انتشار المراكز الاستشارية الخاصة تقدم استشارات متميزة في المجال الأسري

والتربوي.

5- العوامل التي ساعدت على الإنجاز:

الدعم اللامحدود لسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة للاتحاد النسائي لخطط

وبرامج المنظمات النسائية.

6- التحديات:

- كثرة العوامل المؤثرة على العملية التربوية نتيجة الانفتاح.

- الموارد المالية.



- 7- ما تم للتعامل مع التحدي:
تكثيف التوعية من خلال المحاضرات والمؤتمرات والتدريب.
- 8- الإجراءات المستقبلية:
تكثيف التدريب والتوعية.
- 9- الدروس المستفادة:
طرح الجوائز التي تعزز قيم التنافس الشريف من أجل الارتقاء بالعملية التربوية.

التوصية الثامنة:



- الاهتمام بالمرأة الريفية والمرأة الأمية والمرأة المعوقة وذلك عبر خدمات إرشادية وتربوية واجتماعية لتمكينهن في أخذ الدور الفاعل في عمليات التنمية.

1- ما تم لتفعيلها:

وضع آليات لنشر الخدمات التعليمية والاجتماعية في مختلف إمارات الدولة، توسيع نطاق خدمات المؤسسات النسائية إلى المناطق النائية.

2- الجهات المسؤولة:

- وزارة التربية والتعليم – قسم الإرشاد التربوي.
- اليونسكو.

- مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الإحتياجات الخاصة وشؤون القصر.

3- دور كل جهة:

وضع الاستراتيجيات والبرامج التي من شأنها الارتقاء بالمرأة الريفية والأمية والمعوقة في كافة مناحي الحياة.

4- الإنجازات التي تمت:

- تنظيم برامج القوافل الثقافية للمناطق الريفية والنائية لتوعية المرأة.
- فتح فروع للجمعيات النسائية ومراكز التنمية الاجتماعية في المناطق النائية.
- التنسيق مع المؤسسات لتشغيل المرأة المعاقة.

5- العوامل التي ساعدت على الإنجاز:

قناعة المسؤولين بأهمية تطوير الخدمات في المناطق النائية وتوفير الخدمات بشكل متناسو لكافة فئات المجتمع.

6- التحديات:

البعد الجغرافي.

7- ما تم للتعامل مع التحديات:

العمل على فتح فروع للمؤسسات الخدمية في المناطق النائية.

8- الإجراءات مستقبلية:

تكثيف البرامج الموجهة إلى المرأة في المناطق النائية.

9- الدروس المستفادة:

الأثر الكبير لدور الجمعيات النسائية في المناطق النائية.

التوصية التاسعة:



تعزيز الثقافة السياسية للنساء ومنحهن الحقوق الكاملة للمشاركة في التشريعات الوطنية وتزويدهن بمختلف الاليات و الإمكانيات التي تعزز حضورهن في الميدان السياسي.

1- ما تم لتفعيل التوصية:

فتح باب الترشيح والانتخاب والتعيين أمام المرأة لدخول المجلس الوطني الاتحادي، نشر الوعي حول الأدوار التنموية للمرأة ودورها في المشاركة السياسية.

2- الجهات المسؤولة عن تفعيلها:

- وزارة شؤون المجلس الوطني الاتحادي.
- الاتحاد النسائي العام والجمعيات النسائية في الدولة.
- مؤسسة التنمية الأسرية – أبوظبي.

3- دور كل جهة:

- مشروع تعزيز دور البرلمانيات العربيات وتدريب عدد كبير من النساء.
- تنظيم الدورات والندوات وورش العمل.

4- الإنجازات التي تمت:

- دخول 9 سيدات في المجلس الوطني الاتحادي عن طريق الانتخاب والتعيين.
- تخصيص 8 مقاعد للسيدات كعضوات في المجلس الاستشاري لأمانة الشارقة.
- تفعيل مشروع تعزيز دور البرلمانيات العربيات على مستوى الدولة وبلغ عدد المشاركات.

5- الإجراءات المستقبلية:

تعديل فقرة دخول المرأة عضوية المجلس الوطني إلى العمل على زيادة نسبة دخول المرأة في المجلس الوطني وخاصة عن طريق الانتخاب.



التوصية العاشرة:

دعوة جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة إلى العمل على وضع قاعدة للبيانات الإحصائية تعكس تطور واقع المرأة في المجالات المختلفة.

1- ما تم لتفعيلها:

-

2- الجهات المسؤولة عن تفعيلها:

- جامعة الدول العربية.
- منظمات جامعة الدول العربية المتخصصة.

3- دور كل جهة في إنجاز التوصية:

-

4- الإنجازات التي تمت حتى الآن:

-

5- عوامل ساعدت على تحقيق الإنجاز:

6- التحديات:

-

7- ما تم للتعامل مع التحديات:

8- المدى الزمني المتوقع للإنتهاء من إنجاز التوصية:

9- إجراءات مستقبلية:

.

10- توصيات:



التوصية الحادية عشرة:

دعوة الجهات المعنية في الدول العربية إلى تكريم النساء المتميزات في مختلف مجالات التنمية وترسيخ هذا النهج على المستوى القومي.

1- ما تم لتفعيل التوصية:

طرح مجموعة من الجوائز المتخصصة بتكريم النساء المتميزات في مجالات مختلفة واخرى جوائز عامة يرشح لها بالتساوي كل من الرجال والنساء للتنافس في مجال العلوم والثقافة.

2- الجهات المسؤولة عن تفعيلها:

- الاتحاد النسائي العام والجمعيات النسائية.
- مجلس سيدات أعمال الإمارات.
- وزارة التربية والتعليم.
- مؤسسة العويس.
- رواق عوشة بنت حسين.
- مهرجان دبي للتسوق

3- دور كل جهة في تفعيل التوصية:

- تنظيم جائزة لسيدات الأعمال وجائزة لمواطنات على دروب التميز.
- تكريم الرائدات في العمل النسائي والأسري والاجتماعي.
- تكريم المتميزات في التخصص.

4- الإنجازات التي تمت:

- طرح مجموعة من الجوائز مثل:
- جائزة فاطمة بنت مبارك للأسرة المثالية.
- جائزة الأم والأسرة العربية المثالية.
- جائزة الفتاة المثالية.
- جائزة البر.
- جائزة رائدات العمل النسائي.
- جائزة سيدات الأعمال.
- جائزة خليفة للمعلم.
- جائزة حمدان للتميز التربوي.
- جائزة رأس الخيمة للإبداع والتميز.

5- عوامل ساعدت على الإنجاز:

حرص القيادة العليا على التشجيع المستمر للمرأة.

6- الدروس المستفادة :

خلق جو تنافسي وتشجيع المرأة على التميز في العطاء في مختلف المجالات.

